للسادة العقداء، وكذلك ينعكس ايجاباً على حسن أداء الادارة الامنية بما ينسجم مع الخطط الاصلاحية للحكومة ويواكب خطة تطوير وتفعيل الحفاظ على الوضع الامني وتعزيزاً للإجراءات الامنية المطلوبة في ايامنا هذه.

٦. ولما كانت الكلفة المالية لهذا اقتراح القانون زهيدة جداً ولا تؤثر على المالية العامة.

لذلك، وسنداً لأحكام المادة ١١٧ من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

## قانون رقم ٢٤٣
## تمديد عقود إيجار الأماكن المبنية غير السكنية المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

**مادة وحيدة:**

**أولاً:** يعدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٥ والمعدل بالقوانين رقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ ورقم ١١١ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ والقانون رقم ١٧٦ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٣ ليصبح على الشكل التالي:

«لحين نفاذ قانون خاص ينظم علاقة المالك بالمستأجر في هذه العقود، تمدد عقود إيجار الأماكن غير السكنية المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣ لغاية ٢٠٢٢/٦/٣٠ ضمناً».

**ثانياً:** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢١/١/١ .

بعبدا في ١٦ تموز ٢٠٢١

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسان دياب

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسان دياب

### الأسباب الموجبة

لما كان القانون الحالي للإيجارات (القانون النافذ حكماً رقم ٢ الصادر بتاريخ ٢٨ شباط سنة ٢٠١٧ – قانون تعديل قانون الإيجارات) وبعد تعديله بالقانون رقم ١١١ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ قد مدد مفعول عقود الإيجار الاماكن غير السكنية المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١،

ولما كان قانون تمديد عقود إيجار الأماكن المبنية «غير السكنية» قد انتهى مفعوله أيضاً بعد أن تمّ تمديده بموجب القانون رقم ٢٠٢٠/١٧٦ قد انتهى مفعوله أيضاً بعد أن تم تمديده لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١، ويكون قد انتهى في ٢٠٢٠/١٢/٣١،

ولما كانت الحكومة لم تقم بإنجاز مشروع قانون جديد ينظم العلاقة بين المتعاقدين بعد نهاية العام ٢٠٢٠،

ولما كانت الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها التي تركت انعكاسات سيئة ودقيقة على المواطنين.

ولما كان عدد من إدارات الدولة والمؤسسات العامة أيضاً من المستفيدين من أحكام هذا القانون،

ولما كان الحفاظ على حالة الاستقرار وعدم الدخول في إشكاليات تربك أطراف هذه العقود هدف أساسي.

لذلك، نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق الرامي إلى تمديد عقود إيجار الأماكن غير السكنية المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣ راجين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

مطبعة أيبكس
بيروت ـ شارع عمر منيمنه
هاتف: ٠١/٨٤٨٨٨٣
فاكس: ٠١/٨٥٩٩٦٢
www.ipexpp.com

Printed by